

دراسة لمركز أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، "ماس"، تُظهر أن المستعمرات مشروع أيديولوجي لا اقتصادي

رام الله، 29/11/2011. [مقتطفات]

خلصت دراسة أعدها مركز أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، إلى أن المستوطنات الإسرائيلية هي مشروع أيديولوجي، وليست مشروعاً اقتصادياً لأنها غير مربحة بل مكلفة، وتختلف في هذا الجانب عن الاستعمار التقليدي.

[.....]

وقال [معدّ الدراسة نعمان] كنفاني: "بلغ عدد سكان المستوطنات 296.000 نسمة باستثناء سكان القدس، في العام 2009 منهم 177.600 بسن العمل، ويشارك 111.000 منهم في قوة العمل، وتصل نسب البطالة في صفوفهم لحوالي 6.7% وهي أقل من نسب البطالة داخل إسرائيل". وعن مكان العمل والإقامة، بيّن كنفاني أن ربع سكان المستوطنات في القدس الشرقية يعملون داخلها، في حين يعمل 50% من سكان المستوطنات في الضفة الغربية داخل إسرائيل. وفيما يخص توزيع قوة العمل، أشار معدّ الدراسة إلى توجه ثلثي العمال الساكنين في مستوطنات الضفة للعمل في الخدمات، و2% فقط في الزراعة، فيما تبلغ نسبة العاملين الأجانب في القطاع الزراعي في إسرائيل 37.4%، منهم 10% من عمال الضفة الغربية. وأوضح كنفاني أن الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية في المستوطنات مخصص لزراعة الخضروات والحمضيات، وتنتج المستوطنات فقط 5% من إنتاج إسرائيل من الحبوب والدجاج والبيض.

وعن القطاع الصناعي ومشاركة المستوطنات، قال كنفاني: "يبلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي 364.000 عامل، يعمل منهم فقط 4300 في مستوطنات الضفة، وتقل إنتاجية العامل في إسرائيل عن إنتاجية العامل في المستوطنات". وأشار إلى أن كلفة بناء المستوطنات بلغت 425 مليار شيكل منذ العام 1967 حتى العام 2008، وكلفت المستوطنات إسرائيل 390 مليار شيكل.

ووفقاً للدراسة، وصلت مشاركة المستوطنات (الجولان، والضفة الغربية بما فيها القدس) نحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يشكل عدد سكانها 11% من عدد سكان إسرائيل. وتقدّر المساحة المبنية عليها المستوطنات في الضفة بنحو 12 مليون متر مربع. وقاربت الدراسة بين ما تم صرفه لتعويض مستوطني غزة إذا ما تم إخلاء المستوطنات في الضفة، حيث تحتاج إسرائيل إلى 60 مليار دولار، منها 30 مليار تكاليف المباني، و30 مليار تعويضات للمستوطنين بدل عمل وغيره.

وبيّن كنفاني أن الاستيطان في الضفة الغربية مر بمرحلة ثلاث، الأولى منذ العام 1967 حتى العام 1977، وفيه تم تبني خطة "أيالون" ببناء المستوطنات على امتداد غور الأردن انطلاقاً من

* المصدر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا" في الموقع الإلكتروني التالي:
<http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=118474>

القدس باتجاه الأغوار. وتميزت المرحلة الثانية (من العام 1977 وحتى العام 1993) ببناء مكثف للاستيطان على الحدود الغربية للضفة الغربية، في حين لم تسجل المرحلة الثالثة، وكانت بعد [اتفاق] أوسلو، زيادات كبيرة في عدد المستوطنات، لكن زاد فيها التوسع داخلها.

وشكل المستوطنون المتدينون، حسب الدراسة، 50% من عدد سكان المستوطنات، في حين شكل العلمانيون 15% والباقي هم من المهاجرين الجدد، حيث برزت نزعة جديدة بتحويل المهاجرين الجدد بعد العام 2006 إلى المستوطنات.

وعقب كل من عميد كلية الاقتصاد والتجارة في جامعة بير زيت محمد نصر، والخبير في شؤون الاستيطان خليل التفكجي، على الدراسة، واتفقا على الحاجة للتدقيق في الأرقام، حيث بدا وكأن هناك بعض التناقض في الأرقام، كذلك لم تأت الدراسة على ذكر البؤر الاستيطانية التي زادت من مساحة المستوطنات وأخذت بالتوسع لتصبح مستوطنات.

وقال نصر: "الدراسة نجحت في فتح نقاش في الموضوع من ناحية علمية، ونجحت في توفير كمية من المعلومات وتجميعها وتنسيقها، كما أنها مهمة لإنضاج سياسات مقاطعة بضائع المستوطنات في السوق المحلية والدولية"، داعياً إلى مقارنة بين السياسات الإسرائيلية لدعم المستوطنات والسياسات الفلسطينية لدعم المواطنين المهتدة أراضيهم بالاستيلاء عليها لاستخدامها في المفاوضات.

ويرى نصر أن على الدراسة أو غيرها مناقشة دراسة حجم تعويضات الفلسطينيين عن نهب أراضيهم ومواردهم لمصلحة الاحتلال.

وقال التفكجي إن الدراسة عانت من نقص في المراجع، ولم تتحدث عن المنطقة الصناعية في "معاليه إفرام" في منطقة الأغوار، التي تضم حوالي 28 مصنعاً، ومثلها منطقة "كرمئيل" جنوب الخليل. كذلك لم تأت الدراسة على ذكر استخدام 16 كيلومتراً مربعاً ككسارات، والمناطق السياحية والمحميات الطبيعية لخدمة المستوطنات، لافتاً إلى قيام إسرائيل بتحويل بؤر استيطانية في منطقة خماس شرق رام الله إلى مناطق سياحية لخدمة المستوطنين.

وركزت الكثير من تعليقات المشاركين في النقاش على إغفال الدراسة لسرقة مواردنا المالية لأغراض الصناعة والاستخدام المنزلي للمستوطنين، ولأغراض تجارية مثلما تفعل شركة المياه الإسرائيلية "ميكروت".

ورأت بعض المداخلات أن الاستيطان ربما جاء لحراسة مصادر المياه وضمن الاستيلاء عليها، حيث تحصل إسرائيل على ثلث كمية المياه من آبار الضفة الغربية.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx